AG-WaMED

موجز السياسة المصرية

مصر: توسيع حصاد مياه الأمطار بين السياسات المركزية والواقع المحلي (وادي الخير ونغاميش)

المياه غير التقليدية (NCW) لحوكمة المياه والأراضي

مشروع AG-WaMED (بريما – الاتحاد الاوروبى)

أغسطس 2025

PRIMA
PARTNERSHIP FOR RESEARCH AND INNOVATION IN THE MEDITERRANEAN AREA

This project is part of the PRIMA programme supported by the European Union. Grant Agreement Number No. [Italy: 391 del 20/10/2022, Egypt: 45878, Tunisia: 0005874-004-18-2022-3, Greece: ΓΓΡ21-0474657, Spain: PCI2022-132929, Algeria: N° 04/PRIMA_section 2/2021]

Funded by the European Union

ملخص تنفيذي

تُعدّ مصر من أكثر دول حوض البحر الأبيض المتوسط معاناةً من شحّ المياه، حيث تعاني من محدودية نصيب الفرد من المياه، ونموّ سكاني متسارع، واعتماد كبير على نهر النيل. في هذا السياق، عززت الدولة حلول المياه غير التقليدية، لا سيما حصاد مياه الأمطار، وبناء الصهاريج، وحفر الخزانات الصغيرة، وإعادة تغذية طبقات المياه الجوفية المحلية، كجزء من استراتيجيات أوسع نطاقًا للتكيف مع تقلبات المناخ.

في حين تُظهر الحكومة التزامًا قويًا، ويُقدّم المانحون الدوليون دعمًا ماليًا وفنيًا كبيرًا، لا يزال التنفيذ مُقيّدًا بانخفاض التعاون المؤسسي، وعدم التكافؤ في توزيع الموارد على مستوى المناطق، وارتفاع التكاليف، والعوائق الاجتماعية والثقافية.

في مصر، تعتمد استراتيجيات الاستفادة من المياه غير التقليدية بشكل أساسي على حصاد مياه الأمطار وإعادة تغذية طبقات المياه الجوفية على نطاق صغير، مع جهود تكميلية في مجال إعادة استخدام مياه الصرف الصحي وتحلية المياه لا تزال في مراحلها الأولى.

السياق الوطني والمؤسس

تتميز حوكمة المياه في مصر بنموذج مركزي تُهيمن فيه الدولة ووزاراتها على عملية صنع القرار. وتحتفظ وزارة الموارد المائية والري بدور قيادي، تدعمها هيئات متداخلة ذات صلاحيات غير واضحة أحيانًا. وهذا يُسهم في انعدام الكفاءة البيروقراطية وضعف التنسيق بين الهيئات.

على المستوى المحلي، توجد جمعيات لمستخدمي المياه والري، لكنها تفتقر إلى السلطة القانونية، مما يحد من نفوذها. وتلعب المعرفة البدوية التقليدية في المناطق الصحراوية دورًا هامًا في تحديد مواقع الصهاريج وإدارة أنظمة الحصاد، إلا أن هذه الخبرة لا تُدمج بشكل منهجي في الاستراتيجيات الوطنية. وتتجلى التفاوتات الإقليمية بوضوح: فبينما يحظى حوض النيل بمعظم الاستثمارات، تظل المناطق القاحلة، مثل الساحل الشمال الغربي، مهمشة، مما يُفاقم التفاوت في الحصول على المياه.

السياسات والاستراتيجيات الوطنية للمياه والأراضي

اوجدت الحكومة المجلس القومي للمياه من خلال تشريعات مثل القانون رقم 2021/147 والقانون رقم 1994/4، مع تعزيز برامج بدعم دولي (منظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأغذية العالمي، والبنك الدولي). وتُعدّ الصهاريج والخزانات الصغيرة (الابار) جوهر الاستراتيجيات المحلية، لا سيما في المناطق الريفية الصحراوية، حيث تُعتبر أدوات أساسية للحد من التعرض للجفاف.

ومع ذلك، فإن الإطار القانوني مُجزّأ ومُعقّد، مما يُصعّب إصدار التراخيص والموافقة على المشاريع. وغالبًا ما تُصمّم اللوائح على المستوى المركزي دون إيلاء اهتمام كافٍ للاحتياجات أو السياقات المحلية.

This project is part of the PRIMA programme supported by the European Union. Grant Agreement Number No. [Italy: 391 del 20/10/2022, Egypt: 45878, Tunisia: 0005874-004-18-2022-3, Greece: ΓΓΡ21-0474657, Spain: PCI2022-132929, Algeria: N° 04/PRIMA_section 2/2021]

Funded by the European Union

عوائق تبني التوجه القومي للمياه

يُقيّد تبني التوجيه القومي للمياه في مصر بمجموعة واسعة من العوائق التي تتقاطع مع الأبعاد المؤسسية والتقنية والاقتصادية والاجتماعية. تنبع تحديات الحوكمة من نظام صنع القرار شديد المركزية، حيث تعمل الوزارات بصلاحيات متداخلة وعمليات بيروقراطية بطيئة. وهذا يُقلل من التمثيل المحلي ويُضعف دور جمعيات مستخدمي المياه.

تُعد العوائق المالية كبيرة: فقد تصل تكلفة بناء البئر إلى 30,000 جنيه مصري للوحدة، مما يجعلها غير متاحة بدون دعم خارجي. تُقدم الجهات المانحة الدولية تمويلًا أساسيًا، لكن الاعتماد على المساعدات الخارجية يثير تساؤلات حول الاستدامة على المدى الطويل.

تشمل العوائق المؤسسية والمعيارية إجراءات ولوائح ترخيص مُعقدة لا تتكيف مع الواقع المحلي. غالبًا ما تكون البنية التحتية سيئة الصيانة، بينما لا تزال المعرفة التقنية بتقنيات الحصاد الحديثة محدودة.

وأخيرًا، تُعتبر العوائق المعرفية والسلوكية قوية: يميل المزارعون والمجتمعات المحلية إلى الاعتماد على الممارسات التقليدية، ويُبدون اهتمامًا محدودًا بالأساليب الجديدة. تُعيق أوجه عدم المساواة بين الجنسين تبني هذه الحلول، إذ غالبًا ما تُستبعد النساء - اللاتي يلعبن دورًا محوريًا في إدارة المياه الريفية - من عمليات صنع القرار.

ملخص للعوائق الرئيسية:

- الحوكمة المركزية وعدم كفاءة البيروقراطية.
- ارتفاع تكاليف الصهاريج والاعتماد على التمويل الخارجي.
- تعقيد إجراءات الترخيص وتجزئة اللوائح.
- ضعف الصيانة ومحدودية القدرات التقنية.
- مقاومة الأساليب الحديثة، والاعتماد على الممارسات التقليدية.
- عدم المساواة بين الجنسين في المشاركة وصنع القرار.

دوافع توسيع نطاق المجلس القومي للمياه

على الرغم من هذه القيود، تُبدي مصر أيضًا ظروفًا مُمَكِّنة. فعلى المستوى السياسي، ثمة رؤية مشتركة والتزام حكومي قوي ببناء الصهاريج والخزانات، التي تُعتبر أدوات رئيسية لمكافحة الجفاف. وتعزز هذه الرؤية الجهات المانحة الدولية، التي تُقدم الموارد المالية والخبرة الفنية

.يوفر التشريع إطارًا داعمًا، بينما تُساهم مراكز البحوث والجامعات في التدريب وبناء القدرات في مجال إدارة المياه. وعلى الصعيد المحلي، تُحشد مجالس البدو (العُمد) والتعاونيات الزراعية جهود المجتمعات المحلية وتعمل كوسطاء مع السلطات الوطنية.

لا تزال المعرفة التقليدية رصيدًا قيّمًا: فالبدو يتمتعون بخبرة عريقة في تحديد مواقع الصهاريج وإدارة حصاد المياه، والتي، عند دمجها مع الأدوات الحديثة مثل نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بُعد، يُمكن أن تُعزز الكفاءة والقبول.

This project is part of the PRIMA programme supported by the European Union. Grant Agreement Number No. [Italy: 391 del 20/10/2022, Egypt: 45878, Tunisia: 0005874-004-18-2022-3, Greece: ΓΓΡ21-0474657, Spain: PCI2022-132929, Algeria: N° 04/PRIMA_section 2/2021]

Funded by the European Union

AG-WaMED

ملخص للدوافع الرئيسية:

- دعم سياسي قوي ورؤية مشتركة بشأن الصهاريج.
- تمويل من الجهات المانحة الدولية ومساعدة فنية.
- إطار قانوني داعم (القانون رقم ٢٠٢١/١٤٧، القانون رقم ١٩٩٤/٤).
- مؤسسات بحثية تُنتج الخبرات والتدريب.
- القيادة المحلية والتعاونيات الزراعية.
- دمج المعرفة التقليدية والحديثة.

الاستنتاجات والتوصيات

تُظهر مصر إمكانيات وحدود اعتماد السياسات القومية للمياه في ظل ندرة المياه الهيكلية. ورغم وجود دعم حكومي قوي من الجهات المانحة، إلا أن التوسع الفعال يتطلب معالجة العوائق الإدارية والمالية والثقافية، مع ضمان المشاركة الشاملة. ونقترح التوصيات التالية:

التوصيات:

- تعزيز جمعيات مستخدمي المياه بسلطة قانونية واضحة.
- تبسيط ومواءمة أطر الترخيص والتنظيم.
- توسيع نطاق الدعم المُستهدف لخفض تكاليف تركيب الصهاريج.
- تحسين أنظمة الصيانة والاستثمار في التدريب الفني.
- تعزيز السياسات المُراعية للفوارق بين الجنسين لضمان المشاركة الشاملة.
- دمج المعرفة البدوية التقليدية مع التقنيات الحديثة لتعزيز الشرعية والكفاءة.

المراجع واعتمادات المشروع

يُعدّ هذا الموجز السياسات جزءًا من مشروع **AG-WaMED** / الاتحاد الأوروبي، الذي يهدف إلى تعزيز حوكمة المياه والأراضي في منطقة البحر الأبيض المتوسط من خلال اعتماد موارد المياه غير التقليدية وتوسيع نطاقها.

References and Project Credits

This policy brief is part of the **AG-WaMED Project (PRIMA / European Union)**, aimed at strengthening water and land governance in the Mediterranean through the adoption and scaling-up of **non-conventional water resources**.

PRIMA
PARTNERSHIP FOR RESEARCH AND INNOVATION IN THE MEDITERRANEAN AREA

This project is part of the PRIMA programme supported by the European Union. Grant Agreement Number No. [Italy: 391 del 20/10/2022, Egypt: 45878, Tunisia: 0005874-004-18-2022-3, Greece: ΓΓΡ21-0474657, Spain: PCI2022-132929, Algeria: N° 04/PRIMA_section 2/2021]

Funded by the European Union